إقتصاد

عصام شلهوب

موازنات خجولة ومعزولة عن أي حلّ شامل تنذر بالإنهيار الكامل وزوال الدولة ومؤسساتها

ما هو الحافز الذي قد يدفع الطبقة الحاكمة الى وضع موازنات تحمل الاصلاحات ولا تمد اليد كما درجت العادة منذ تسعينات القرن الماضي على جيوب الناس لتأمين تمويل النفقات والفساد. فهل يوجد حافز اهم من الازمة الاقتصادية والا اجتماعية وانحلال مؤسسات الدولة، كي يعد المسؤولون مشاريع موازنات يتطلبها الانهيار الحاصل في كل مفاصل الاقتصاد؟

الاجابة الحقيقية عن هذا السؤال، تجسدها حالة النكران المتجذرة بذهنية الحكام وتعمدهم ايصال لبنان الى هذا الانهيار هو الجواب الحقيقي. وتتجلى حالة النكران هذه في مشروعي موازنتي 2023 و2024 اللذين يكرسان الامعان في نهب جيوب الناس المثقوبة اصلا، بعدما اهدرت المعالجات الارتجالية والمبنية على اسهل الاجراءات، ثروات اللبنانيين ومداخيلهم. رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين المحامي كريم ضاهر اكد "ان الضرائب في الموازنتين تستهدفان الشعب مباشرة، وهما خاليتان من اي رؤية اقتصادية او خطة وبرنامج اصلاحي مدروس يعيد الثقة الى المواطن والمستثمر". وقال رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الاسمر "كان يؤمل نقلة نوعية واصلاح فعلي من خلال موازنة شفافة، اذ تحتم الاوضاع الراهنة وضع موازنة استثنائية وليس موازنة شبيهة بسابقاتها".

ضاهر: الموازنة المطروحة عجز وتخبط وتمنيات

■ اكد نائب رئيس الحكومة ووزير المال ان موازنتي 2023 و2024 ليستا اصلاحيتين مما يعني انهما لتحصيل الضرائب فقط؟

□ ان مشروعي قانوني الموازنة لعامي 2023 2024 اتيا مثابة صورة مصغرة عن وضع السلطة التنفيذية، اي عجز وتخبط وتمنيات وتدابير خجولة غير كافية ومعزولة عن اي حل شامل. انها تذهب من دون تردد الى الضرائب غير المباشرة التنازلية التي تطعن بمبدأ العدالة الضريبية والعقد الاجتماعي، وتنذر بالانهيار الكامل وزوال الدولة ومؤسساتها. انهما شبيهان بالموازنات التي سبقتهما لناحية تجلي الرغبة لدى الحكومة في تأمين ايرادات لتغطية النفقات خصوصا للقطاع العام، لكن من دون اي تنمية اقتصادية او اصلاحية اومعالجات ناجعة وفعالة. ويعتبران بصيغتهما، اعترافا غير مباشر بأن التضخم وانهيار العملة الوطنية مستمران لا محال.

■ يذكرنا فرض الضرائب والرسوم بضرائب العهد العثماني، فهل ستؤمن هذه الضرائب الايرادات اللازمة للدولة؟

□ الضرائب في الموازنتين تستهدف الشعب مباشرة، وتمدد السياسة المالية المعتمدة سابقا من دون قطع حساب مما يشكل مخالفة دستورية وبمس مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة، وتكرر المخالفات الدستورية التي كانت سائدة سابقا. الموازنتان خاليتان من اي رؤية اقتصادية او خطة اصلاحية ومدروسة تعيد الثقة الى المواطن والمستثمر. وتتضمنان بنودا وتدابير بعيدة من اي حل شامل وبرنامج للخروج من الازمة المستفحلة. ولا تعتمدان في تحديد الارقام والتدابير، منها الضريبية اي محاكاة او دراسة واقع اقتصادي او دراسة اكتوارية او دراسة جدوى اقتصادية او احصاءات حديثة موثقة.

■ في مضمون كل الموازنات هناك مادة تجيز نقل الاعتمادات في احتياطي الموازنة العامة من فصل الى آخر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المال. هل يجوز في الاستمرار في اعتماد هذا الاجراء؟

□ بات ملحا وضروريا التفكير جديا والسعي الدؤوب الى الانتقال من موازنة البنود التي لا يزال يعتمدها النظام اللبناني الى موازنة البرامج والاداء من خلال القانون التنظيمي (مشروعه في ادراج مجلس النواب منذ ما يقارب العقدين)، الذي يعتمد تقسيما وظائفيا بحسب المهام التي تندرج ضمنها البرامج، للوصول الى تكريس مبدأ الصدقية وحسن الاداء على عمليتي اعداد الموازنة وتنفيذها، فضلا عن موجب النتيجة والمساءلة. هذا من شأنه ان يضفي على عملية تصويت البرلمان على الموازنة معنى سياسيا حقيقيا، اي مراقبة فعلية لاعمال الحكومة والتي تفترض التثبت من تحقيق النتيجة بدل التصويت على الوسيلة الممنوحة لها، مع ما يستتبع ذلك من نتائج لجهة المساءلة السياسية السنوية وطرح الثقة بالحكومة المتقاعسة عن تنفيذ برنامجها ووعودها، او بالوزير المقصر في اداء مهامه.

رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين المحامي كريم ضاهر.

■ تشير موازنتا 2023 و2024 الى تعديلات ضريبية تطاول فئات فقيرة ومتوسطة الدخل، الا يمكن اعتماد نهج حديث في وضع الموازنات؟

□ تعتبر التعديلات الضريبية من فرسان الموازنة، فمن الاجدى اجراء تلك التعديلات بموجب قوانين خاصة لتفادي الوقوع في علة ما يعرف بفرسان الموازنة، اي مبدأ التخصص الذي يعني عدم تضمين الموازنة نصوصا تشريعية لا تمت الى الموازنة بصلة، بما معناه احكام وقوانين لا تتعلق مباشرة بتنفيذ الموازنة، كون قانون الموازنة يشكل وحدة كاملة منسجمة. علما ان المجلس الدستوري سبق له والغى موادا عدة من الموازنات السابقة لهذه العلة لاسيما في قراره رقم 2018/2.

الاسمر: نحتاج الى موازنة استثنائية

■ هل تعكس موازنتا 2023 و2024 المدى الحقيقي للعجز وتمويله؟

□ كان يؤمل نقلة نوعية واصلاح فعلي عبر موازنة شفافة. اذ تحتم الاوضاع الراهنة وضع موازنة استثنائية وليس موازنة شبيهة بسابقاتها. يقع على عاتق الموازنة واجب حماية الاقتصاد الوطني، وتأمين الحماية الاجتماعية من كل نواحيها العلمية والتعليمية والصحية. كذلك عليها اعادة الاعتبار الى صدقيتها وثقة المواطنين والخارج بها. يتحقق هذا الامر باصلاحات تشمل اجراءات طارئة وسريعة لخفض العجز وطمأنة الدائنين وتثبيت النقد ومكافحة الفقر المتفشي واعادة اطلاق العجلة الاقتصادية. وهما خاليتان من اي برامج اصلاحية في حجم اصلاح القضاء او النظام المصرفي او خطة للتعافي الاقتصادي.

■ تحمل موازنتا 2023 و2024 عبء تكاليفها للمواطنين لاسيما منهم للموظفين وذوي الدخل المحدود، علما ان غالبية الشعب او اكثريته الساحقة بات في حالة فقر مدقع، ما هو موقف الاتحاد العمالي تجاه هذا الامر؟

■ استثنت موازنتا 2023 و2024 جهات كثيرة من الخضوع للضرائب، هل جاء تركيب بنود الموازنتين كما يشتهي اصحاب السلطة مثل المادة 26 من موازنة 2023؟

□ المادة 26 من مشروع موازنة عام 2023 تعفي اصحاب الثروات الموجودة في الخارج من الضريبة الناتجة من الارباح والايرادات المتأتية منها تجاه الدولة اللبنانية، بينما يستمرون في الاقامة في شكل رسمي في لبنان ويتجنبون تكليفهم بالضرائب في الخارج بسبب هذه الاقامة. كما تضمنت المادة ذاتها عفوا عاما لهؤلاء من جرم التهرب الضريبي. هذا الاعفاء الذي يشمل ضرائب طائلة يأتي في فترة تحتاج فيها الدولة الى تأمين موارد تمكنها من اعادة تسيير مرافقها العامة ومواجهة الازمة المالية والاقتصادية.

■ ماذا عن المادة 22 من موازنة عام 2024 التي اجازت للمكلفين تسديد ضرائبهم عن الفترات السابقة من حساباتهم المفتوحة بالعملة الاجنبية لدى المصارف؟

□ هذه المادة تتماهى مع قرارات اخرى سابقة صادرة عن مصرف لبنان بالغاية والهدف ذاتهما، واهمها التعاميم الاساسية الرقم 151/150 تاريخ 2020/4/9 وما تبعها، التي اعتمدت التمييز بين الاموال الخاضعة للضوابط والقيود غير القانونية (المسماة الاموال القديمة) وتلك التي تستفيد من الاستثناء وحرية السحب والتحويل والتداول (المعروفة بالاموال الجديدة اوالـ Fresh)، وهي بطبيعة الحال غير محققة وغير قانونية وغير شرعية، وقد طعن بها ولا يمكن الركون اليها او الاعتداد بها. التمييز بين الودائع مهما كان سببه يخالف احكام الدستور والقوانين المرعية الاجراء، لاسيما مبدأ المساواة بين المواطنين المنصوص عليه في الدستور. لا يمكن التساهل في التشريع لهذه الجهة وهضم الحقوق خلسة وتكريس المخالفات وابراء الذمم، بل يقتضي ان يكون اي تدبير مماثل مقترنا بشرط اعادة هيكلة للدين العام والقطاع المصرفي وباصلاحات بنيوية جدية وسريعة، تعيد الانتظام الى الحياة المالية في لبنان، وتحافظ على نظامه الاقتصادي الحر الذي يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة، ويشكل سمة تنافسية له، مما يسمح باعادة الحقوق والودائع الى اصحابها في اقرب وقت ممكن.

إقتصاد

رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

◄ □ اعترض الاتحاد العمالي العام على عدد كبير من الضرائب الواردة في الموازنة في موازنتي 2023 و2024، ابرزها الضريبة على القيمة المضافة عبر المادة 20، وكانت الحكومة تسعى الى رفعها من 11 الى 12%، وقد الغيت هذه المادة من الموازنة بعدما رفع الاتحاد العمالي العام مذكرة الى رئيس مجلس الوزراء ووزير المال. طالبنا بعدم اقرار ضرائب جديدة، اهمها رسوم مقابل خدمة جمع النفايات الصلبة ومعالجتها، اضافه الى رسم استهلاك للحفاظ على البيئة كونه رسما جمركيا يشمل كل السلع المستوردة بين واحد و4 في الالف ما يزيد على 1500 سلعة مستوردة. استيفاء عدد من الرسوم بالدولار الاميركي وليس بالليرة: الرسوم الجمركية ورسم الاستهلاك الداخلي عند الاستيراد ورسوم كهرباء لبنان وغيرها، مثل رفع الرسوم البلدية والاختيارية والاحوال الشخصية. كما اكدنا ضرورة فرض رسوم وضرائب على اشغال الاملاك البحرية والنهرية، اضافة الى المشاعات التي يتم التعدي عليها في المناطق. وطالبنا بمحاربة التهرب الضريبي بدل فرض ضرائب جديدة، وجباية الرسوم المستحقه اصلا بموجب المراسيم المرعية الاجراء، وبزيادة موازنة وزارة الصحة ودعم المستشفيات الحكومية، وكذلك موازنة وزارة التربية لتتمكن من القيام بواجباتها تجاه التعليم الرسمي والجامعي. كذلك الابقاء على موازنة الجامعة اللبنانية كما وضعتها ادارتها كي تتمكن من القيام بواجباتها لنحو 70,000 طالب، وهم من ابناء الشعب الذين تطالهم الازمة المعيشية، وهم طبعا من الطبقتين المتوسطة والفقيرة ومن ابناء العسكريين والعمال. كما رفضنا الموافقة على استيفاء عدد من الرسوم بالدولار وليس بالليرة وقد تم الاخذ به. كذلك لم نوافق على احتساب استيفاء الضريبة من الرواتب المدفوعة بالعملة الاجنبية.

■ ما هي الدوافع التي حتمت الاعتراض على مثل هذه الضرائب واغفلت عنها وزارة المال عند وضعها لبنود الموازنة؟

□ استند اعتراضنا على ان مثل هذه الضرائب يشجع على التهرب الضريبي، وتهرب الشركات من التصريح عن اجرائها، ونقل مراكز البعض منها الى الخارج. هناك امكان للتواطؤ بين الادارة المعنية والموظف المسؤول في اي شركة، اضافة الى عدم الموافقة على فرض رسوم للحصول على بطاقه دليل سياحي وحصر الرسوم بالشركات السياحية دون الافراد. اكدنا انه عندما ترتفع الضرائب بهذا الشكل، يجب ان يربط بالتنزيل العائلي وتوسيع شطور ضريبة الدخل عن رواتب الحد الادنى الرسمي للاجور، والغاء الماده 62 من المشروع حول تعطيل التصديق الحكمي المنصوص عنه في النظام العام للمؤسسات العامة لجهة التصديق الحكمي للقرارات التي تتخذها المؤسسات العامة وعبر اشتراط موافقة مجلس الوزراء، مما يعرقل هذه المؤسسات التي تعتبر عصب الدولة اللبنانية. طالبنا بالغاء المادة 63 على المؤسسات العامة التي تحرم الاجراء من تغطية فروقات الاستشفاء ببوالص استشفاء لمستخدميها المستفيدين من تقديمات الضمان الاجتماعي 50%.

■ ماذا عن المادة 22 من موازنة عام 2024؟

□ تم الاعتراض على المادة 22 التي تجيز للمودعين قبل تاريخ 10/19 /2019 ان يسددوا كل الضرائب من اموالهم المودعة داخل المصارف على اساس دولار 40,000 وهو نوع من "الهيركات" المبطن، وتمنع على المودعين بعد هذا التاريخ ان يسددوا ما يتوجب عليهم من ضرائب بالعملة المودعة اي بالدولار، مما يشكل تفاوتا وعدم مساواة بين المودعين.

■ لحظت موازنة عام 2024 في المادة 21 فرض رسم الخدمة السريعة الا يعتبر ذلك مثابة خوّة؟ وقد طلب الاتحاد العمالي توزيع عائدات هذه الخدمة على موظفي صندوق الضمان، هل هو من باب الموافقة على هذه الضريبة؟

□ بالنسبة الى الخدمة السريعة، اعتبرنا ان اقرار مثل هذا الرسم يحتم تنفيذه وجود حوكمة رشيدة وادارة فعلية لمراقبته من حيث التفتيش الوازن، وهو غير موجود اليوم. وتبدأ الخدمات الادارية عندما تعود الادارة الى العمل بعد توقفها للاسباب التي نعرفها: الاضرابات، عدم توافر المحروقات، غياب وسائل الاتصال، غياب المستلزمات الادارية من قرطاسية وغيرها. ان طرح المادة 21 يأتي من باب عجز الادارة عن تأمين الخدمة العادية. لكن اذا تأمنت الخدمة السريعة يعني تقديم الخدمة لِمَن يدفع وترك معاملة مَن لا يدفع في "الجارور". هذا نوع من عدم التوازن في العلاقة بين الموظف والمواطن، مع التشديد على انه في حال تم اعتماد مثل هذه الخدمة يجب ان توزع عائداتها في شكل عادل وفق حوكمة رشيدة، لدعم كل القطاعات المتضررة حتى يستفيد منها الاجراء والموظفون.